

# الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني

## ١/٣ المقدمة

مثلت الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٦/٤٥ هـ (٢٠٢٤)، النهج التنموي الذي اختطته المملكة لمسارها الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد، وأولوياتها الاستراتيجية على امتداد الحقبة. فقد جسدت تلك الرؤية المشهد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمملكة في عام ١٤٤٦/٤٥ هـ (٢٠٢٤). واستند إليها في صياغة الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد السعودي.

ولم يقتصر النهج الاستراتيجي للمملكة على صياغة "الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي" فحسب، بل شهدت خطة التنمية الثامنة صياغة عدد من الاستراتيجيات على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني، مثل الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والاستراتيجية الوطنية للنقل، واستراتيجية الرعاية الصحية، والاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي. وتشكل خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١ - ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)، المرحلة الثانية في تنفيذ منظومة الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ١٤٤٦/٤٥ هـ (٢٠٢٤)، والتي تُعد خطة التنمية الثامنة المرحلة الأولى من مراحل تنفيذها.

ويستعرض هذا الفصل القضايا والتحديات التي ستجابه الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد الوطني خلال المرحلة المقبلة، والعوامل المساعدة لمواجهة تلك التحديات، والمسارات المستهدفة للاستراتيجية، إضافة إلى علاقتها بخطة التنمية التاسعة.

## ٢/٣ القضايا والتحديات الاستراتيجية

### ١/٢/٣ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة

تستهدف الاستراتيجية بعيدة المدى الوصول بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وذلك انطلاقاً من تصنيفها الحالي ضمن الشريحة العليا للدول المتوسطة الدخل. وقد ترجمت الاستراتيجية هذا الهدف العام إلى هدف محدد، تمثل في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤٣,٧ ألف ريال في مطلع الاستراتيجية عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤) إلى ٨٦,٥ ألف ريال بنهايتها في عام ١٤٤٦/٤٥ هـ (٢٠٢٤)، أي بمعدل زيادة إجمالية يقدر بنحو (٩٨٪) خلال سنوات الاستراتيجية.

وكانت الاستراتيجية قد استهدفت زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال خطة التنمية الثامنة (المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية)، من ٤٣,٧ ألف ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٤٦,٢ ألف ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وقد نجحت المملكة في تحقيق هذا الهدف.

### ٢/٢/٣ تحقيق التنمية المستدامة

يعكس تحدي التنمية المستدامة قضية متعددة الجوانب نظراً لتعدد روافد التنمية وتشابكاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفيما يلي أهم هذه الجوانب:

#### (أ) تنويع القاعدة الاقتصادية:

شكل تنويع القاعدة الاقتصادية هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية التخطيط للتنمية في المملكة حيث ركزت خطط التنمية المتعاقبة على قضية تنويع القاعدة الاقتصادية، وتخفيض الاعتماد على النفط، لكونه مورداً ناضباً على المدى الطويل، فضلاً عن كونه عرضة للتأثيرات المختلفة لأسواق الطاقة العالمية. وبالفعل، بعد عقود من التخطيط، شهدت القطاعات غير النفطية نمواً سنوياً متوسطاً قدره (٦,٢٪)، وارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو (٥١,١٪) مطلع خطة التنمية الأولى، إلى (٧٧,١٪) بنهاية خطة التنمية الثامنة. كما نمت الصادرات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره (٦,٧٪).

الصفحة

٤٢

وعلى الرغم من تلك التطورات، فلا تزال تنمية القطاع غير النفطي وزيادة حصته من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، تشكل أحد أبرز التحديات التنموية، التي تحدد مكانة الاقتصاد الوطني، ومستوى تقدمه وتنافسيته على المدى الطويل.

#### (ب) دور العائدات النفطية:

شكلت العائدات النفطية المحرك الرئيس لعجلة التنمية خلال العقود الماضية، لكونها المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية العامة، والتي تم توجيهها لتلبية متطلبات الإنفاق العام الاستثماري والتشغيلي. إن استدامة عملية التنمية تتطلب تعزيز الاستثمار الأمثل للعائدات النفطية، ومن ثم تعزيز توجيه الإيرادات النفطية نحو الاستثمار في أصول إنتاجية مستدامة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز الارتقاء بقدرات العنصر البشري الوطني.

### ج) تطوير القوى البشرية وحسن توظيفها:

يعد توافر قوى بشرية وطنية عالية التأهيل والكفاءة شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، كون الإنسان هو هدف التنمية وأداتها في الوقت نفسه، وهو العنصر الأساس الذي تقوم عليه تنافسية الاقتصادات الحديثة. وقد تطورت مؤشرات التنمية البشرية في المملكة خلال العقدين الماضيين، وذلك على أثر الاهتمام المكثف الذي حظي به هذا المورد الاستراتيجي سواءً على مستوى التعليم أو التدريب أو الرعاية الصحية. إلا أن متطلبات التنمية أدت إلى تنامي الفجوة بين العرض والطلب على القوى العاملة في العديد من المجالات، ولهذا تصاعدت الحاجة إلى استقدام العمالة الوافدة لتلبية هذا الطلب. وبمرور الوقت، بات توظيف الوظائف التي تشغلها العمالة الوافدة من التحديات الرئيسية التي تجابه العملية التنموية.

وقد برز في السنوات الأخيرة تحدي الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب من جهة، وبين متطلبات سوق العمل من جهة أخرى. ولهذا، برزت ظاهرة البطالة الهيكلية بين المواطنين. وعليه، تعد قضية الموازنة - بجوانبها المتعددة - من القضايا التي يتعين معالجتها للوصول بالعنصر البشري الوطني إلى المستويات المهارية التي تلبى متطلبات سوق العمل، فضلاً عن معالجة الاختلالات التنظيمية التي تعيق إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

### د) استدامة الموارد الطبيعية:

تزخر المملكة بالعديد من الثروات والموارد الطبيعية، إلا أن هذه الموارد تبقى محدودة نسبياً موازنة بالمساحة الشاسعة للمملكة ومعدلات النمو السكاني، إضافة إلى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ففيما يختص بمورد المياه، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد على مصادر المياه المتجددة التقليدية، مع أهمية الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من المياه غير المتجددة. أما بالنسبة للأراضي الزراعية، فإن المحافظة عليها وحمايتها من التدهور أو التصحر، تعد من التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة للمحافظة على ثروة الغابات وتطويرها، والمحافظة على البيئة ونظافتها، إضافة إلى توفير الموارد والتقنيات لتحقيق الاستثمار الأمثل للثروة السمكية.

### هـ) تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق:

على الرغم من جهود توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في جميع مناطق المملكة لتحقيق التنمية المتوازنة فيما بينها، لا يزال هناك قدر من التباين في النشاط الاقتصادي للمناطق مرتبطاً باستمرار التباين في إمكاناتها، ويدل على ذلك استمرار ظاهرة الهجرة الداخلية - رغم انخفاضها تدريجياً - من المناطق القروية إلى المدن الكبرى، وهو ما فرض ضغوطاً كبيرة، اقتصادية واجتماعية وبيئية، داخل تلك المدن، اقتضت توجيه المزيد من الموارد العامة إليها. وعليه، فإن تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً، بما يتوافق مع خصوصية كل منطقة وميزاتها النسبية، يشكل أحد أبرز التحديات خلال السنوات القادمة.

### ٣/٢/٣ تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة من تبوء موقع تنافسي متميز على الصعيد العالمي. وقد جسدت قطاعات الطاقة وصناعة البتروكيماويات، وبعض النشاطات الأخرى تلك الميزات، إلا أنها تبقى ميزات نابغة في المقام الأول من الميزة النسبية للمملكة، المتمثلة في وفرة موارد الطاقة فضلاً عن الموارد المالية. وبناءً عليه، فإن إكساب الاقتصاد الوطني وصادراته ميزات تنافسية يشكل أحد أبرز التحديات والقضايا الاستراتيجية التي تتطلب جهداً مكثفاً، نظراً لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وكما تشير التجارب الدولية، فإن بناء ميزات تنافسية يتطلب توفير قاعدة متينة للعلوم والتقنية، وعناصر بشرية عالية التأهيل، فضلاً عن التجهيزات المادية والمؤسسية الحديثة، وتحديد مجالات التميز التي سيتم التركيز عليها والأهداف الموضوعية لها، فضلاً عن استراتيجية واضحة وخطة متكاملة للوصول إلى تلك الأهداف.

الصفحة

٤٤

### ٤/٢/٣ إرساء الدعائم لاقتصاد قائم على المعرفة

يشكل بناء اقتصاد قائم على المعرفة يدعم استدامة مؤشرات النمو الاقتصادي وتطورها، تحدياً رئيساً أمام جهود تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وإمكاناته التصديرية، واستدامة التنمية. ولمواجهة هذا التحدي تشتمل الاستراتيجية على العديد من الأهداف والسياسات والبرامج، والتي تم تضمينها في خطتي التنمية الثامنة والتاسعة بأسلوب مرحلي ومتدرج. وسيتوالى إتباع ذلك الأسلوب في الخطط اللاحقة وذلك لأن الاستجابة الاستراتيجية لهذا التحدي لا بد أن تكون شاملة ومتعددة الجوانب لكونها تتعلق ببناء القوى العاملة الوطنية (عمالة المعرفة)، وبناء التجهيزات الأساسية

والفنية، والمؤسسات ذات العلاقة، وتطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار، وتهيئة البيئة الإدارية والتنظيمية الملائمة. وسيتم الاستعانة في هذا الخصوص بعدد من المؤشرات الدولية التي تستخدم لقياس مدى التقدم الذي يتم إحرازه في إرساء دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة.

### ٥/٢/٣ التكامل العربي والإقليمي

شهدت خطة التنمية الثامنة تطوراً في العمل المشترك خليجياً وعربياً، حيث شكلت المملكة دعامة رئيسة لتطوير مشروعات التعاون وتفعيلها للتعامل بجدية مع تحديات العولمة وما صاحبها من بناء كتلتا إقليمية قوية. وستواصل جهود المملكة خلال المرحلة القادمة لدفع مسيرة العمل الخليجي المشترك نحو بلوغ أعلى المستويات الممكنة من التكامل الاقتصادي بين منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الصعيد العربي، ستكثف المملكة جهودها لتطوير قنوات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بينها وبين الدول العربية الأخرى وبما يحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف. كذلك ستعمل المملكة بالتعاون مع بقية الدول العربية على تسريع تنفيذ مشروعات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تم اعتمادها ومنها مشروع السوق العربية المشتركة.

### ٣/٣ العوامل المساعدة لمواجهة التحديات

يتطلب معالجة القضايا والتحديات الاستراتيجية التي سيواجهها الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية التي تم تحديدها، توفر الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية والفنية، إضافة إلى التزام مختلف الأجهزة التنفيذية وجميع فعاليات المجتمع السعودي بغايات الاستراتيجية وأهدافها. وينطلق استعداد المملكة لمواجهة تلك القضايا والتحديات من دعائم قوية ومحفزة، في مقدمتها توفر قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة، وقدرات بشرية قابلة للتطوير، وميزات وموارد طبيعية، فضلاً عن محفزات أخرى، وذلك على النحو التالي:

#### □ تجربة تنموية ناجحة :

على الرغم من حداثة مسيرة التخطيط التنموي، تمكنت المملكة من تحقيق تطورات كبيرة جسدت مختلف المؤشرات التنموية، وذلك نتيجة للإعداد والتخطيط الجيد للأولويات على مدار الخطط التنموية الثمان المتعاقبة. فقد روعيت ظروف كل مرحلة ومتطلباتها لضمان تواصل العمل التنموي واستمراريته.

#### □ تجهيزات أساسية وخدمات متطورة :

تنعم المملكة بتجهيزات أساسية متطورة وعصرية تضاهي تلك القائمة في العديد من البلدان المتقدمة، هذا بالإضافة إلى الخدمات الصحية، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن خدمات حماية البيئة وغيرها.

#### □ تجربة رائدة إقليمياً في مجال تطوير محاور التنمية الشاملة :

نجحت المملكة، وخلال مدة زمنية وجيزة، في إنشاء مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع، تمكنتا من تبوء مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيمياوية وغيرها من الصناعات المكملة. ونتيجة لنجاح التجربة، تم تطوير مشروعات الجبيل ٢، والجبيل ٣، وينبع ٢، كما تم الشروع في إنشاء ٤ مدن اقتصادية متكاملة هي: مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة جازان الاقتصادية، ومدينة "المعرفة" الاقتصادية في المدينة المنورة، وتجري دراسة إنشاء مدينتين أخريين في منطقة تبوك والمنطقة الشرقية.

ويعد نمط المدن الاقتصادية المتكاملة ككيان اقتصادي متجانس الأنشطة، والذي يراعي إمكانيات كل منطقة وميزاتها النسبية، نمطاً ملائماً وفعالاً، أثبت نجاحات كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي.

الصفحة

٤٦

#### □ قطاع خاص نشط ومبادر:

يتسم القطاع الخاص الوطني بدرجة عالية من الديناميكية والتطور، ويدل على ذلك ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (٥٧,٤%) في عام ٢٠١٤/٣٠هـ (٢٠٠٩)، كما توزعت أنشطته بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تحسن قدراته المالية والإدارية، حيث انتقل من مرحلة الاعتماد شبه الكلي على العقود الحكومية والإنفاق العام إلى مرحلة الدفع الذاتي، وأصبح شريكاً رئيساً في عملية التنمية. كما شهدت القدرات التنافسية للقطاع تحسناً، يؤهله ليؤدي دوراً أكبر، خاصة في ظل تنامي فرص الاستثمار الواعدة مع تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستكمال إنشاء المدن الاقتصادية الجديدة وتشغيلها، والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التخصيص.

#### □ **وفرة الإمكانيات المادية :**

ترتبت على ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم عائداته، خلال السنوات القليلة الماضية، تحقيق فوائض مالية يجري استثمارها في مواصلة مشروعات وبرامج التنمية. ومع استمرار النمو الاقتصادي واطراد التحسن في بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة، سيتوالى ارتفاع معدلات الاستثمار المحلي الذي يدعمه ويعززه تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما تجلبه تلك الاستثمارات من تقنيات متطورة وأساليب حديثة في التنظيم والإدارة والتسويق.

#### □ **البيئة المؤسسية والتنظيمية :**

تركزت الجهود خلال خطتي التنمية السابعة والثامنة على عملية التطوير المؤسسي والإداري، حيث تم اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي تستهدف رفع كفاءة المؤسسات العامة، فضلاً عن تطوير البيئة التنظيمية والإجرائية لتوفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار (الوطني والأجنبي). ويتوقع أن تتواصل هذه الجهود، وبوتيرة عالية، خلال السنوات القادمة، وهو ما سيوفر قاعدة متينة ومحفزة لتنفيذ الاستراتيجية بعيدة المدى.

#### □ **السمات الجغرافية :**

تنعم المملكة بموقع استراتيجيٍّ مميزٍ، وموانئ بحرية تربطها بجميع الموانئ العالمية. كما تنعم المملكة بمساحة جغرافية شاسعة تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية القابلة للاستثمار المجزي. وتتيح هذه السمات الجغرافية المتميزة والموارد الطبيعية الهائلة إمكانياتٍ وفرصاً كبيرة لإنجاز الاستراتيجية بعيدة المدى وتحقيق غاياتها المنشودة.

#### □ **السمات الديموغرافية :**

ينطوي الهيكل العمري لسكان المملكة، ومعدل النمو السكاني المرتفع نسبياً، على العديد من المضامين المهمة لمسيرة التنمية. وقد عرضت الاستراتيجية في الجزء الخاص بالتحديات لمسألة تعليم القوى البشرية الوطنية وتأهيلها وتعزيز مواءمتها مع احتياجات التنمية. وباستمرار نجاح المملكة في مواجهة هذا التحدي، يتحول الهيكل العمري للسكان إلى قوة دفع قوية لتحقيق غايات الاستراتيجية وأهدافها.

### ٤/٣ المسارات المستهدفة في الاستراتيجية

يتوقع إنجاز أهداف الاستراتيجية بعيدة المدى بانتهااء خطة التنمية الحادية عشرة ١٤٤٢/٤١-١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٠-٢٠٢٤). وبحسب ما تم إنجازه خلال خطة التنمية الثامنة، التي انطلق معها تنفيذ الاستراتيجية، فقد كان الأداء جيداً، حيث تم تحقيق غالبية أهداف الخطة، ولاسيما تلك التي حددتها الاستراتيجية كهدف نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل الحقيقي للفرد السعودي. وتتضمن الجداول (٢/٣ - ٧/٣) المسارات المستهدفة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الأساسية خلال الفترة ١٤٢٥/٢٤-١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٠٤-٢٠٢٤) وهي المدة التي ستغطيها خطط التنمية الأربع.

### ١/٤/٣ التوقعات السكانية بعيدة المدى

من المتوقع نمو سكان المملكة (سعودي وغير سعودي) بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١,٩٪) خلال الاستراتيجية، بحيث يصل عددهم إلى نحو ٣٣,١١ مليون نسمة عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، منهم نحو ٧,٦٣ مليون نسمة من غير السعوديين، الجدول (١/٣).

الصفحة

٤٨

الجدول (١/٣)

تطور السكان خلال مدة الاستراتيجية

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	السكان بالمليون نسمة					
	٢٠٢٤ ١٤٤٦/٤٥ هـ	٢٠١٩ ١٤٤١/٤٠ هـ	٢٠١٤ ١٤٣٦/٣٥ هـ	٢٠٠٩ ١٤٣١/٣٠ هـ	٢٠٠٤ ١٤٢٦/٢٥ هـ	
١,٩	٣٣,١١	٣٠,٥٣	٢٨,١٩	٢٥,٣٧	٢٢,٦٧	إجمالي السكان
٢,٢	٢٥,٤٨	٢٢,٩٧	٢٠,٧٠	١٨,٥٤	١٦,٥٣	السعوديون
١,١	* ٧,٦٣	* ٧,٥٦	٧,٤٩	٦,٨٣	٦,١٤	غير السعوديين
--	٣,٣	٣,٧	٤,١	٤,٧	٤,٦٧	معدل الإعالة الصافي للسعوديين (**)

(\*) تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط والتي تأخذ في الحسبان انخفاض نمو العمالة غير السعودية على ضوء برنامج السعودية.

(\*\*) معدل الإعالة الصافي للسعوديين = عدد السكان السعوديين / عدد المشتغلين السعوديين.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.



وكما هو ملاحظ، تفترض هذه التوقعات انخفاضاً في معدل النمو السكاني للسعوديين من نحو (٢,٣٪) سنوياً خلال خطة التنمية الثامنة، إلى نحو (٢,١٪) سنوياً خلال خطة التنمية الحادية عشرة، بحيث يصل معدل النمو السنوي المتوسط للسكان السعوديين خلال الاستراتيجية إلى نحو (٢,٢٪). كما يتوقع أن تشهد التركيبة السكانية للسعوديين تغييراً ملحوظاً خلال تلك المدة، حيث سيزداد الوزن النسبي للفئة العمرية فوق سن الرابعة عشرة، خاصة الفئة العمرية في سن العمل (١٥-٦٤ عاماً). وعليه، يتوقع لمعدل الإعالة الصافي للسعوديين أن ينخفض من نحو (٤,٦٧) أفراد في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣,٣) فرد في عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤).

### ٢/٤/٣ الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي

تنطلق الاستراتيجية طويلة المدى من رؤية مستقبلية طموحة، ويمكن إيجاز الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي فيما يلي:

”سيكون الاقتصاد السعودي - إن شاء الله - بحلول عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، اقتصاداً متنوعاً ومزدهراً، قائماً على المعرفة وعلى قواعد مستدامة، موفراً فرص عمل مجزية لجميع المواطنين القادرين على العمل، متسماً بنظام تعليم وتدريب عالي الجودة والكفاءة، وعناية صحية متميزة متاحة للجميع، إضافة إلى جميع الخدمات الأخرى اللازمة لتوفير الرفاهية لجميع المواطنين، وحماية القيم الاجتماعية والدينية، والحفاظ على التراث، والحفاظ على البيئة“.

### ١/٢/٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد

تستهدف الاستراتيجية الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة، ومن ثم يتوقع أن يصل متوسط دخل الفرد السعودي إلى نحو ٨٦,٥ ألف ريال في نهاية عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠/١٩هـ (١٩٩٩). وفي ضوء توقعات النمو السكاني، تبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٧٪) خلال مدة الاستراتيجية سيكون كافياً لبلوغ الهدف الخاص بمتوسط دخل الفرد السعودي. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة الثامنة قد بلغ (٣,٥٪)، وهو أقل من المعدل الذي استهدفته الخطة (٤,٦٪) نظراً لتداعيات الأزمة المالية العالمية. وبما أن خطة التنمية التاسعة قد أخذت في حسابها التطورات المحلية والعالمية المتوقعة وتبنت السياسات الكفيلة برفع معدل النمو الاقتصادي بصورة مناسبة، فقد استهدفت تحقيق معدل نمو قدره (٥,٢٪).

أما معدلات النمو المستهدف تحقيقها خلال الخطتين العاشرة والحادية عشرة فتبلغ (٦,٥٪) و(٧,٩٪) على التوالي، الجدول (٢/٣).

#### الجدول (٢/٣)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد السعودي (\*)  
بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)

متوسط دخل الفرد (ألف ريال)	الناتج المحلي الإجمالي (بليون ريال)	السنوات
٤٣,٧	٧٢٢,٢	٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤)
٤٦,٢	٨٥٥,٨	٣٠/٣١هـ (٢٠٠٩)
٥٣,٢	١١٠١,٢	٣٥/٣٦هـ (٢٠١٤)
٦٥,٦	١٥٠٧,١	٤٠/٤١هـ (٢٠١٩)
٨٦,٥	٢٢٠٤,٦	٤٥/٤٦هـ (٢٠٢٤)
معدل النمو السنوي المتوسط (٪)		
١,١	٣,٥	٢٥/٢٦هـ - ٣٠/٣١هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)
٢,٩	٥,٢	٣١/٣٢هـ - ٣٥/٣٦هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)
٢,٣	٦,٥	٣٦/٣٦هـ - ٤٠/٤١هـ (٢٠١٥-٢٠١٩)
٥,٧	٧,٩	٤٢/٤٣هـ - ٤٥/٤٦هـ (٢٠٢٠-٢٠٢٤)
٣,٤	٥,٧	٢٥/٢٦هـ - ٤٥/٤٦هـ (٢٠٠٥-٢٠٢٤)

(\*) سيتم مراجعة أهداف الاستراتيجية وتحديثها مع بداية كل خطة تنموية، والقيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.  
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

#### ٢/٢/٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

يتطلب تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، بحيث تصبح المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي خلال سنوات الاستراتيجية. فمن المتوقع نمو الإنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩) بمعدل سنوي متوسط قدره (٣,١٠٪) خلال سنوات الاستراتيجية، موازنة بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو (٦,٠٪) للإنفاق الاستهلاكي، الجدول (٣/٣). وعليه، يتوقع ارتفاع مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (١,٢١٪) في عام ٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى (٣,٤٩٪) في عام ٤٥/٤٦هـ (٢٠٢٤)، وسيصاحب ذلك ارتفاع نسبي محدود في مساهمة الإنفاق الاستهلاكي من (٧,٧٠٪) إلى (٣,٧٤٪) خلال مدة الموازنة.

ويتوقع أن تشكل الاستثمارات الخاصة المحفز الرئيس للنمو في الإنفاق الاستثماري، حيث ستشهد معدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,١٠٪) خلال الاستراتيجية، وذلك موازنة

بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨,٧٪) للاستثمارات العامة. ومن ثم، سترتفع مساهمة الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي من (١٦,٣٪) إلى (٤٠,٢٪) خلال تلك المدة. وفي ضوء تكامل الاستثمارات العامة مع الخاصة ودورها في تهيئة التجهيزات المناسبة للمشروعات يتوقع أن ترتفع مساهمة الاستثمارات العامة من نحو (٤,٢٪) إلى (٧,٣٪) خلال مدة الاستراتيجية.

الجدول (٣/٣)

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (\*)  
بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)

معدل النمو السنوي (المتوسط %)	بليون ريال					البنود
	١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)	١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٩)	١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	
٦,٠	١٦٣٧,١	١٢٨٤,٠	٩٩٠,٤	٧٦٠,٠	٥١٠,٨	الاستهلاك:
٦,١	٧٢٥,٥	٥٦٣,٠	٤٤٥,٤	٣٣٢,٨	٢٢١,٦	* العام
٥,٩	٩١١,٦	٧٢٠,٩	٥٤٥,٠	٤٢٧,٢	٢٨٩,٢	* الخاص
١٠,٣	١٠٨٧,٩	٦٦٣,٤	٤٢٤,٤	٢٥٩,٣	١٥٢,٤	الاستثمار:
٨,٧	١٦٠,٠	١٠٦,٩	٧١,٤	٥٥,٤	٣٠,٣	* العام
١٠,٥	٨٨٧,٤	٥٢٥,٠	٣٣٤,٠	١٩٠,٩	١١٧,٧	* الخاص
١,٩	٦,٨	٦,٨	٤,٧	٣,٤	٤,٦	زراعة
١٢,٣	٣٧٩,٤	٢١٢,٣	١٢١,٨	٨٤,١	٣٧,٣	صناعة
١٠,٥	٣٦٧,٢	٢٢٥,١	١٥٨,٧	٧٢,٥	٥٠,١	خدمات
١١,٨	٤٠,٥	٣١,٦	١٩,٠	١٣,٠	٤,٤	* قطاع النفط
٣,٧	٤٧,٨	٤٢,٢	٣٧,٣	٣٣,٨	٢٣,٢	التغير في المخزون:
٧,١	١٠٤٩,٢	٥٦٥,٤	٣٩٣,٠	٣١٥,٢	٢٦٥,٠	الصادرات:
٠,٨	٢٠٤,٣	١٦٤,٧	١٣٢,٨	١٥٣,٤	١٧٤,٤	* النفط والغاز
١٢,٨	٢١٧,٦	١٢٩,٢	٧٦,٦	٤٣,٥	١٩,٧	* خدمات
١١,٥	٦٢٧,٣	٢٧١,٥	١٨٣,٥	١١٨,٣	٧٠,٩	* أخرى
١٠,٣	١٦١٧,٢	١٠٤٧,٩	٧٤٣,٩	٥١٢,٦	٢٢٩,٢	الواردات (-)
٥,٧	٢٢٠٤,٦	١٥٠٧,١	١١٠١,٢	٨٥٥,٨	٧٢٢,٢	الناتج المحلي الإجمالي

(\*) القيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ومن المتوقع أن يترتب على التوسع في الإنفاق الاستثماري خلال سنوات الاستراتيجية نمو الصادرات بمعدل سنوي متوسط قدره (٧,١٪)، بحيث تشكل نحو (٤٧,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، موازنة بنحو

(٣٦,٧٪) بنهاية عام ٢٤/٢٥/١٤هـ (٢٠٠٤). إلا أن التوسع في الإنفاق الاستثماري عادة ما يصاحبه ارتفاع في الواردات سواءً من السلع الرأسمالية، أو من السلع والخدمات الأخرى على أثر ارتفاع مستويات الدخل. وعليه، يتوقع نمو الواردات بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (١٠,٣٪)، بحيث تشكل نحو (٧٣,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية مدة الاستراتيجية، موازنة بنحو (٣١,٧٪) بنهاية عام ٢٤/٢٥/١٤هـ (٢٠٠٤).  
وفيما يختص بهيكل الصادرات، فمن المتوقع أن يشهد تحولاً ملحوظاً لصالح الصادرات الأخرى، والتي تتضمن صادرات الصناعات التحويلية الأخرى والبتروكيماويات والمواد الكيماوية والمعادن العادية ومصنوعاتها، وغيرها من الصادرات السلعية غير النفطية، حيث سترتفع حصة هذه المنتجات من إجمالي الصادرات من (٢٦,٨٪) في نهاية عام ٢٤/٢٥/١٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٥٩,٨٪) في نهاية عام ٤٥/٤٦/١٤هـ (٢٠٢٤)، وذلك على النحو الموضح بالجدول (٤/٣).

#### الجدول (٤/٣)

هيكل الصادرات في بداية الاستراتيجية ونهايتها (\*)  
بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠/١٤هـ (١٩٩٩)

٢٠٢٤هـ - ٤٥/٤٦/١٤هـ		٢٠٠٤هـ - ٢٤/٢٥/١٤هـ		
(%)	القيم (بليون ريال)	(%)	القيم (بليون ريال)	
١٩,٥	٢٠٤,٣	٦٥,٨	١٧٤,٤	صادرات النفط والغاز
٥٩,٨	٦٢٧,٣	٢٦,٨	٧٠,٩	صادرات أخرى (**)
٢٠,٧	٢١٧,٦	٧,٤	١٩,٧	صادرات الخدمات
١٠٠,٠	١٠٤٩,٢	١٠٠,٠	٢٦٥,٠	إجمالي الصادرات

(\*) القيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

(\*\*) تتضمن صادرات البتروكيماويات والمواد الكيماوية، ومنتجات الصناعات التحويلية الأخرى، والمواد الغذائية... الخ.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

أما فيما يختص بإسهام صادرات النفط والغاز في هيكل الصادرات، فيتوقع انخفاضه من (٦٥,٨٪) إلى (١٩,٥٪)، خلال مدة الاستراتيجية، وذلك نتيجة لارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية من (٣٤,٢٪) إلى (٨٠,٥٪) خلال المدة المذكورة. فمن المتوقع أن تنمو صادرات النفط والغاز بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (٠,٨٪) في مقابل نمو الصادرات غير النفطية بنحو (١١,٨٪). وفي هذا الإطار يتوقع أن تنمو الصادرات الخدمية بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو (١٢,٨٪) خلال سنوات الاستراتيجية، وسوف ترتفع حصتها من

إجمالي الصادرات من نحو (٧,٤٪) عام ٢٠٢٤/٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٠,٧٪) بنهاية الاستراتيجية. ومن شأن هذه التحولات المستهدفة في هيكل الصادرات أن تسهم في تعزيز التوجه نحو تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة الاعتماد على الإيرادات غير النفطية في تمويل عملية التنمية.

### ٣/٢/٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي حسب الإسهامات القطاعية

يحظى تعزيز دور القطاعات غير النفطية في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتعلقة بتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة باهتمام كبير، وسيظل تحقيق تلك الأهداف مرهوناً بنوعية النمو وليس فقط بحجمه، أي عبر التطوير الهيكلي للاقتصاد، من خلال تعزيز دور القطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية ذات الميزة التنافسية. وعليه، تستهدف الاستراتيجية تحقيق القطاعات الإنتاجية غير النفطية معدل نمو سنوي متوسط قدره (٧٪)، بحيث ترتفع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٥,١٪) في بداية الحقبة إلى (٣٢٪) في نهايتها، الجدول (٥/٣). وانسجاماً مع أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية، والاستفادة من الميزة النسبية للاقتصاد الوطني في دعم الميزات التنافسية القائمة، واكتساب ميزات تنافسية جديدة، يتوقع أن يشهد القطاع الصناعي معدل نمو سنوي متوسط قدره (٨,١٪) خلال سنوات الاستراتيجية، بحيث ترتفع حصته في الناتج المحلي الإجمالي من (١١,٣٪) إلى (١٧,٦٪) خلال المدة نفسها.

أما قطاع الخدمات، فيتوقع أن يقود عملية التنويع الاقتصادي خلال مدة الاستراتيجية، حيث ستم الاستفادة من التطورات العالمية في تقنيات المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق أنشطة ذلك القطاع وتعميقها، خاصة في ضوء تصاعد الاهتمام برفع مستوى المهارات الابتكارية لدى الطاقات العلمية الوطنية، فضلاً عن التوجهات نحو تعزيز دور القطاع السياحي، إضافة إلى استثمار موقع المملكة الجغرافي في تقديم العديد من الخدمات التي تعزز من حركة التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية. ومن ثم، تستهدف الاستراتيجية أن يحقق قطاع الخدمات معدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٧,٤٪)، بحيث تشهد حصته من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً تدريجياً من (٢٧٪) في بداية الاستراتيجية إلى نحو (٣٦,٨٪) في نهايتها.

الجدول (٥/٣)  
تطور الناتج المحلي الإجمالي (\*)  
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٤٢٠/١٩ هـ (١٩٩٩)

(بليون ريال)

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٩٤٢/٤٥ (٢٠٢٤)	١٩٤١/٤٠ (٢٠١٩)	١٩٣٦/٣٥ (٢٠١٤)	١٩٣٣/٣٠ (٢٠٠٩)	١٩٢٥/٢٤ (٢٠٠٤)	
٧,٠	٧٠٤,٥	٤٤٠,٨	٣١٠,٢	٢٢٨,١	١٨١,٦	- القطاعات الإنتاجية غير النفطية
١,٩	٥٥,٤	٤٨,١	٤٤,٢	٤٠,٦	٣٧,٩	* الزراعة والغابات
٨,١	٣٨٨,٩	٢٣٤,٧	١٥٣,٦	١٠٨,٥	٨١,٣	* الصناعة (**)
٧,٤	٢٦٠,٢	١٥٨,٠	١١٢,٣	٧٩,٠	٦٢,٤	* أخرى (***)
٧,٤	٨١١,٥	٥٣٨,٧	٣٦٧,٤	٢٦٣,١	١٩٥,١	- قطاع الخدمات (****)
٧,٢	١٥١٦,٠	٩٧٩,٥	٦٧٧,٦	٤٩١,٢	٣٧٦,٧	- القطاع الخاص (*****)
٤,٤	٣١٠,٩	٢٤١,٣	١٩٠,٩	١٥١,٠	١٣٢,١	- القطاع الحكومي
٢,٥	٣٣٨,٨	٢٦٢,١	٢١٥,٦	٢٠٣,٢	٢٠٥,١	- قطاع النفط
٨,٠	٣٨,٩	٢٤,٢	١٧,١	١٠,٣	٨,٣	- رسوم الواردات
٥,٧	٢٢٠٤,٦	١٥٠٧,١	١١٠١,٢	٨٥٥,٨	٧٢٢,٢	الناتج المحلي الإجمالي

(\*) القيم والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.

(\*\*) يشمل صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير والصناعات التحويلية الأخرى.

(\*\*\*) يشمل البناء والتشييد والكهرباء والتعدين.

(\*\*\*\*) يشمل التجارة والنقل والاتصالات وخدمات المال والتأمين والعقارات والخدمات الجماعية محسوماً

منه رسوم الخدمات البنكية.

(\*\*\*\*\*) محسوم منه رسوم الخدمات البنكية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

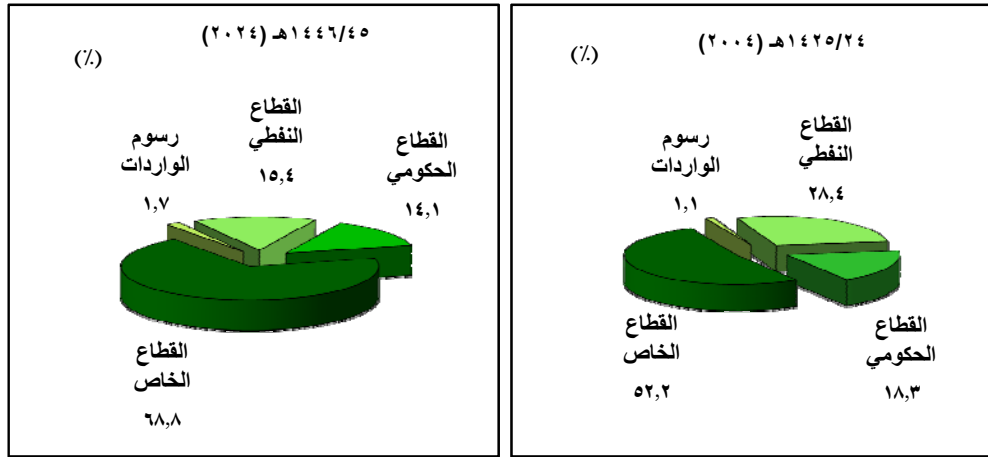
أما بالنسبة للقطاع النفطي، فيتوقع أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٥٪) خلال مدة الاستراتيجية، وهو معدل يقل عن معدلات النمو التي ستحققها القطاعات غير النفطية الإنتاجية (٧٪) والخدمية (٧,٤٪)، ولهذا يتوقع انخفاض حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (٢٨,٤٪) إلى (١٥,٤٪)، وهذا يعني أن حصة القطاعات غير النفطية (محسوم منها رسوم الخدمات البنكية وغير شاملة لرسوم الواردات) ستبلغ نحو (٨٢,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سنوات الاستراتيجية، موازنة بنحو (٧٠,٥٪) في بدايتها، الشكل (١/٣).

الصفحة

٥٤

### الشكل (١/٣)

الإسهامات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي  
بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤ هـ (١٩٩٩)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

### ٤/٢/٤/٣ القوى العاملة والتوظيف

يتوقع نمو إجمالي قوة العمل بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٣٪) خلال مدة الاستراتيجية، لترتفع من نحو ٧,٧٤ مليون عامل عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٣,٨١ مليون عامل عام ١٤٤٦/٤٥ هـ (٢٠٢٤)، كما ستتمو العمالة الوطنية من نحو ٣,٢٩ إلى ٧,٧٤ مليون عامل، أي بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٤٪) خلال المدة ذاتها، وسيصاحب ذلك ارتفاع العمالة الوافدة من نحو ٣,٨٨ إلى ٥,٩١ مليون عامل، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,١٪) خلال المدة نفسها، الجدول (٦/٣).

وقد تم بناء تقديرات التشغيل اعتماداً على الطلب المحتمل من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولاسيما قطاع الخدمات الذي تقدر حصته بنحو (٥١,٢٪) من إجمالي العمالة بنهاية سنوات الاستراتيجية، والقطاعات الإنتاجية التي يتوقع أن تستوعب (٣٢,٣٪) من إجمالي العمالة الوطنية.

أما على صعيد توزيع قوة العمل الوطنية حسب مستوى التحصيل العلمي، فإن المرحلة المقبلة تتطلب مستويات عالية من المهارة والتخصص. وعليه، يتوقع نمو خريجي المرحلة الجامعية بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,١٪)، بحيث ترتفع حصتهم في إجمالي قوة العمل الوطنية من (٢٤,٥٪) إلى (٣٢,٦٪) خلال المدة. وفي المقابل، يتوقع نمو خريجي

المرحلة الثانوية بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٨٪)، وهو أعلى معدل بين مختلف الفئات التعليمية، حيث سترتفع حصتهم في إجمالي قوة العمل الوطنية من (١,٢٢٪) إلى (٧,٥١٪) خلال المدة، الجدول (٧/٣). أما بالنسبة لقوة العمل من خريجي المرحلة المتوسطة فيتوقع انخفاضها، كما ستشهد فئة خريجي المرحلة الابتدائية وفئة من لا يحملون مؤهلات انخفاضاً بمعدلات كبيرة خلال تلك المدة. وبصفة عامة، ستنخفض حصص الفئات الثلاث الأخيرة خلال تلك المدة، الشكل (٢/٣).

الجدول (٦/٣)  
مؤشرات القوى العاملة والتوظيف

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣	المؤشرات
٣,٠	١٣٨١٠,٢	١١٤٤٥,٧	٩٦٨٧,٩	٨٥٨٧,٥	٧٧٤٣,٢	إجمالي قوة العمل *
٣,٦	٧٨٩٥,٢	٦٤٨٦,٢	٥٣٢٨,٦	٤٣٢٩,٠	٣٨٦٠,٨	قوة العمل الوطنية *
٣,٣	١٣٦٦٠,٧	١١٢٢١,١	٩٣٩٦,٣	٨١٧٣,١	٧١٨٠,٦	العمالة الكلية *
٢,١	٥٩١٤,٩	٤٩٥٩,٥	٤٣٥٩,٣	٤٢٥٨,٥	٣٨٨٢,٤	العمالة الوافدة *
٤,٤	٧٧٤٥,٨	٦٢٦١,٦	٥٠٣٧,٠	٣٩١٤,٦	٣٢٩٨,٢	العمالة الوطنية *
٦,٤-	١٤٩,٥	٢٢٤,٦	٢٩١,٦	٤١٤,٤	٥٦٢,٦	حجم البطالة *
	١,٩	٣,٥	٥,٥	٩,٦	١٤,٦	معدل البطالة (%)
	٥٦,٧	٥٥,٨	٥٣,٦	٤٧,٩	٤٦,٣	مؤشر السعادة (%)

(\*) بالألف عامل، والأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.  
العمالة الكلية = إجمالي قوة العمل - حجم البطالة  
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الجدول (٧/٣)  
قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي (\*)

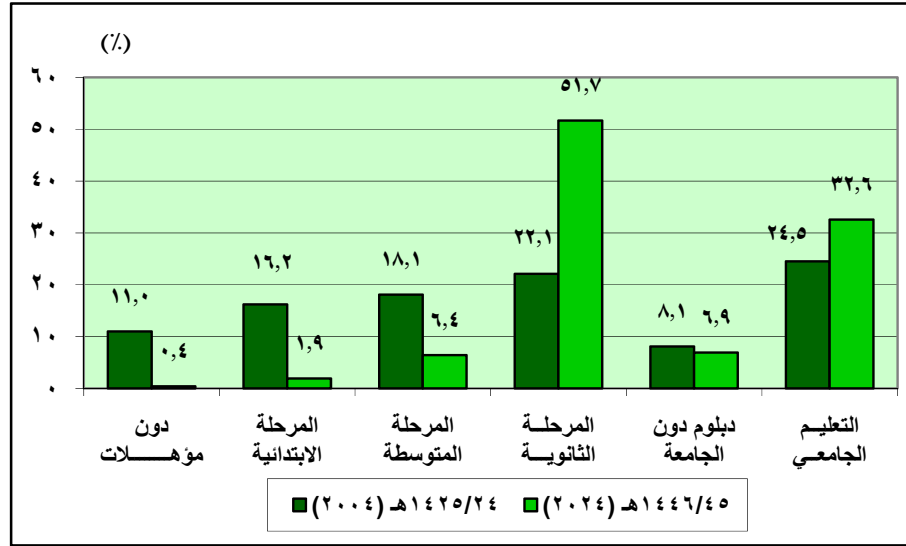
معدل النمو السنوي المتوسط (%)	القوى العاملة السعودية (ألف عامل)					البيان
	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣	
٣,٦	٧٨٩٥,٢	٦٤٨٦,٢	٥٣٢٨,٦	٤٣٢٩,٠	٣٨٦٠,٨	قوة العمل الوطنية
١١,٩-	٣٣,٩	٦٨,٠	١٣٠,٤	٢٣٢,٤	٤٢٦,٣	- دون مؤهلات
٦,٨-	١٥٣,٦	٢٣٣,٦	٣٤٠,٠	٤٥٩,٥	٦٢٦,١	- المرحلة الابتدائية
١,٦-	٥٠١,٨	٥٨٧,٢	٦٥٨,٠	٦٨٤,٣	٦٩٩,٧	- المرحلة المتوسطة
٨,٢	٤٠٨٤,٩	٢٩٤٠,٦	٢٠٢٧,٠	١٢٩٦,٩	٨٥١,٩	- المرحلة الثانوية
٢,٨	٥٤٥,٣	٥٢٢,٤	٤٧٩,٢	٤٠٨,١	٣١١,٨	- دبلوم دون الجامعة
٥,١	٢٥٧٥,٧	٢١٣٤,٥	١٦٩٤,٠	١٢٤٧,٨	٩٤٥,١	- التعليم الجامعي

(\*) الأرقام والنسب مقربة إلى أقرب رقم عشري.  
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.



الشكل (٢/٣)

تطور هيكل قوة العمل الوطنية حسب التحصيل العلمي



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الصفحة

٥٧

الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني

الفصل ٣

### ٣/٤/٣ المسار المستهدف لتحسين نوعية الحياة

لا ينصب اهتمام الاستراتيجية على تغطية البعد الاقتصادي فحسب، وإنما يمتد لتغطية الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتحسين نوعية الحياة. وقد تم في هذا الإطار بناء مؤشر مركب لقياس نوعية الحياة يغطي مؤشرات التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية التي تشمل الصحة والتعليم وتوزيع الدخل والبيئة والتمكين وغيرها، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تعكس خصوصية المملكة. ويتكون المؤشر المركب من أحد عشر (١١) مؤشراً تغطي الجوانب المختارة، والتي تتفرع إلى مؤشرات فرعية وعددها نحو ٤٠ مؤشراً. وتغطي المؤشرات المركبة جوانب وأبعاداً مختلفة مثل الدخل والتوزيع، والنقل والاتصالات، والصحة، والتعليم، والإسكان، والبيئة، والحياة الأسرية، والسلامة العامة، والترفيه والراحة. وقد درجت الوزارة على مراجعة هذه المؤشرات وتحديثها من حين لآخر.

### ٤/٤/٣ المسار المستهدف لتطوير القدرات العلمية والتقنية والمعرفية

يشتمل هذا المسار على ثلاثة محاور رئيسة تتعلق بتنمية القدرات البشرية العلمية والتقنية، وتعزيز إمكانات المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وتقوية الروابط بينها وبين الفعاليات الاقتصادية المختلفة. ويتضمن كل محور من المحاور الثلاثة أهدافاً بعيدة

المدى وأخرى مرحلية، وتحديدًا للمتطلبات والمدخلات المادية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لتحقيق الأهداف بالإضافة إلى اختيار البرامج والمشروعات الفاعلة للتنفيذ والمؤشرات المناسبة لمتابعة التقدم في تنفيذها.

### ٥/٣ الاستراتيجية بعيدة المدى وخطّة التنمية التاسعة

تمثل خطة التنمية التاسعة ثاني مراحل تنفيذ الاستراتيجية. وعليه، فقد روعي عند إعدادها توافق جميع السياسات والآليات والبرامج والمشاريع مع توجهات الاستراتيجية ومساراتها. ومن ثم، ففي حالة حدوث أي تباين خلال تنفيذ الخطة بين مسار النمو الفعلي والمسار الذي استهدفته الاستراتيجية، فستتم المعالجة في إطار المراجعة الخمسية للاستراتيجية، والتي ستتزامن مع إعداد خطط التنمية القادمة.